المعرف بالأداة

أل -واختلاف لغات العرب في أمرها:

تشمل (أل) هذه تلك التي تدخل على الاسم فتكسبُه التعريفَ. وهل المعرف هو اللام وحدها أو الهمزة أو كلاهما؟ خلاف.

ويمكن النظرُ إلى اختلاف العرب في هذا اللفظ من ناحيتين:

الأولى- تتعلق بكيفية نطق أل التعريفية:

فقد نقل الثقات: أن قومًا من العرب يجعلون مكان اللام منها الميم فيقولون: رأيت أمر جل، ومررت بأمر جل، وجاء أمر جل، ومنه قول الشاعر:

ذَاكَ خَلِيْلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِامْسِهَمْ وَامْسَلِمَه(*)

قالوا: وقد نطق بها الرسول ﷺ فيما رواه عنه النمر بن تولب أنه قال(١):

لَيْسَ مِنْ امِّبِّر أمْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ(٢)

وخصها قوم بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو: غلام، كتاب، بخلاف: رجل، ناس، لباس.

قال ابن هشام: وحكى لنا بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: خذ الرمح، واركب امفرس.

ولعل ذلك لغة لبعضهم لا جميعهم، ألا ترى إلى البيت السابق، وأنها فى الحديث دخلت على النوعين(٣).

---

(١) المغني ١: ٤٨ وما بعدها، شرح المفصل ٩: ١٧٢١٠، ١٣٦.
شرح الكافية ٢: ١٣١، الجني الداني ١٤٠، ٢٠٧.

(٢) مسند الإمام أحمد: ٥: ٤٣٤.

(٣) المغني ١: ٤٩.

(*) البيت نسب لبجيل بن غنمة الطائي. وامسهم وأمسلمة: يريد السهم والسلمة. والسهم: معروف. والسلمة: واحدة السلام: أي الحجارة والشاهد في امسهم وامسلمة... حيث استشهد به على أن أم في لغة حمير تكون خلفًا عن أل المدغمة.

وأنكر ابن جني هذا الإبدال وقال:

إنه شاذ لا يسوغ القياس عليه[1].

ورد عليهما بعضهم بأن ذلك لغة بأعيانهم فلا يجوز الحكم على لغة قوم بالضعف ولا بالشذوذ، نعم لا يجوز القياس بإبدال كل لام ميما ولكن يتبع إن سمع[2].

وعُزِيَتْ إلى أهل اليمن[3] وحمير[4] والأزد[5] وهذيل[6] وطيء[7].

ولا فرق عندنا بين أن تُنْسَبَ إلى أهل اليمن أو حمير أو الأزد أو طيء فجميعهم يشملهم وصفُ أهل اليمن.

ولا ريب في أن حمير والأزد وطيء قحطانيون جنوبيون وبينهم من روابط النسب ووحدة اللسان واللغة ما يجعل التقاربَ بين لهجاتهم أمراً حاصلاً. ويبدو أن هذا الإبدالَ كان شائعًا بين جميع أهل اليمن فتشاركتْ حمير والأزد وطيء، وأصبح سمةً من سمات لهجاتهم.

إلا أن مما ينبغي الوقوف عنده والتدقيق فيه ما أقدم عليه بعضهم من نسبة هذه الظاهرة إلي هذيل، ونحن نعلم أن هذيلاً لا ترتبط مع أهل اليمن لا في روابط النسب ولا علاقات الجوار، فهذيل من مدركة من مضر العدنانية وكانت تقيم في نواحي مكة والطائف وما يجاورهما من بلاد، فهي بعيدة إذن عن قبائل اليمن وديارها، فكيف تسنّي أن تنسب هذه الظاهرة إلى هذيل؟

وفي اعتقادي أن هذه النسبة إلى هذيل ربما أتت من قبل أن هؤلاء القوم من العدنانيين الشماليين كانوا على صلة وثيقة بأهل اليمن وقبائله المختلفة ممن فشت هذه الظاهرةُ اللهجية بينهم فأدى طول مدة الاحتكاك بهم وتكرار فتراته إلى تأثر الهذليين بلهجة أهل اليمن فذاعتْ في ألسنتهم وصارت سمةً من سمات لهجة هذيل.

---

(١) الأمالي الشجرية ٢: ٤٥١.
(٢) المغني ١: ٢٨٧.
(٣) شرح المفصل ١٠: ٣٣، الجني الداني ٢٠٧، الأزهية ١٤١.
(٤) المغني ١: ٤٨، الأمالي الشجرية ٢: ٤٥١.
(٥) مجالس ثعلب ١: ٧٣.
(٦) معاني الحرف: ٧١.
(٧) المغني ١: ٤٨، شرح الكافية ٢: ١٣١، الجني الداني ١٤٠.

ونحن نعلم أن أهل الطائف وما وراء تلك البلاد كانوا على صلة قوية بأهل اليمن حيث طريق القوافل ومحط رحال التجار اليمنيين القادمين من الجنوب إلى الشمال والعكس، ولا نشك في أن ذلك قد خلَّف آثارًا مختلفة عند أهل الطائف ومنها هذه اللهجة. ويعززه أن بعض اللغويين ممن نقلوا إلينا لغة العرب قد استبعدوا الآخذَ من ثقيف وأهل الطائف بحجة مخالطتهم تجارَ اليمن المقيمين عندهم(١).

أما الثانية: فتتعلق بعمل «أل» هذه فيما تدخل عليه من أسماء في بعض اللغات، إذ من الثابت أن هذه الأداةَ تدخل على النكرة من اسم أو مصدر فيه معنى المنصوب فتفيدهما التعريف، وتجوِّز الابتداءَ بهما والبناءَ عليهما ومن ثم قال: الرجلُ في الدار، والمسلمُ للمسلم كالبنيان المرصوص، والحمدْ لله، والعجبُ لك. والترابُ لك، وإنما استحبوا الرفع فيه لأنه صار معرفةً وهو خبر فقوي في الابتداء بمنزلة عبد الله والرجل.

ولا ريب في أن الحمد لله وما في معناها وإن ابتدئ بها ففيها معنى المنصوب، وهي بدل من اللفظ بقولك: أحمد لله، ونصبت على إضمار فعل من لفظه، وهي حينئذ من المصادر التي حُذفَ فعلُها وأقيمت مقامَه وذلك في الأخبار نحو قولهم: شكرًا لا كفرًا(٢)، وسقيًا لك، ورعيًا لك، يجوز مكانها شكرك الله ولا كفرك فلان، وسقاك الله ورعاك(٣).

وقيل: إنما نصبت على إضمار فعل هي معمولته نحو: اقرأوا الحمدَ لله، والزموا الحمدَ لله على قولهم: اللهم ضبعًا وذئبًا، والأول: هو الصحيح(٤).

وذهب سيبويه ومن تَابَعَه إلى أن من العرب من ينصب بالألف واللام، من ذلك قولك: الحمدَ لله، ينصبها عامة بني تميم، وسمعنا ناسًا من العرب كثيرًا يقولون: الترابَ لك، والعجبَ لك، وقال: إن تفسير نصب هذا كتفسيره حيث كان نكرةً كأنك قلت: حمدًا وعجبًا(٥).

---

(١) المزهر ١: ٢١١ وما بعدها.
(٢) البحر ١: ١٩.
(٣) معاني القرآن - الفراء ١: ٣.
(٤) البحر ١: ١٩.
(٥) الكتاب ١: ١٦٦، حاشية الطالب ابن حمدون ٤.

ويشهد للنصب: قراءة هارون العتكي ورؤبة وسفيان بن عيينة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] بالنصب.

وقرأ الجمهور: الحمدُ لله بالرفع وهي أجود من جهة اللفظ وأمكنُ في المعنى، ولهذا أجمع عليها السبعة(١).

فأما اللفظ: فلأنه اسم معرفة خبرت عنه.

وأما المعنى: فإنك إذا رفعت أخبرت أن حمدَك وحمدَ غيرك لله عز وجل، وإذا نصبت لم يَعْدُ حَمْدَ نفسك.

وحكى الفراء: «الحمدِ لله والحمدُ لُله قال أبو جعفر: وسمعت علي بن سليمان يقول: لا يجوز من هذين شيء عند البصريين، قال أبو جعفر وهاتان لغتان معروفتان، وقراءتان في كل واحدة منهما علة، روى إسماعيل بن عياش عن زريق عن الحسن أنه قرأ: الحمدِ لله. وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة: «الحمدُ لُله»، وهذه لغة بعض بني ربيعة، والكسر لغة بني تميم.. فأما اللغة في الكسر فإن هذه اللفظة تكثر في كلام الناس، والضم ثقيل ولاسيما إذا كانت بعده كسرة فأبدلوا من الضمة كسرةً وجعلوها بمنزلة شيء واحد، والكسرة مع الكسرة أخف، وكذلك الضمة مع الضمة فلهذا قيل الحمد لله «الله» خفض باللام الزائدة.

وأما الذين رفعوا اللام أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضمتان مثل الحُلُم والغَضَب(٢).

وزعم سيبويه أن أصل اللام الفتح يدلك على ذلك أنك إذا أضمرت قلت: الحمدُ لَه، فرددتها إلى أصلها إلا أنها كسرت مع الظاهر للفرق بين لام الجر ولا التوكيد»(٣).

****

(١) شواذ ابن خالويه ١، البحر ١: ١٨ وما بعدها.

(٢) نعتقد أن ذلك إنما هو ميل من بعضهم إلى الحركة وليس إلى المثال.

(٣) معاني القرآن- الفراء ١: ٣.